

العوامل والأسباب الكامنة وراء ضعف تنظيمات المعارضة الأرترية

قد يتفق معي البعض و يختلف البعض الآخر في تحديدي للعوامل والأسباب التي أدت إلى ضعف تنظيمات المعارضة الأرترية وذلك أن الموضوع جانب الاجتهاد فيه كبيراً ، وقد تكون معلوماتي في بعض جوانبها ضحلة إلا أنني أؤمن بالمشاركة الأمنية بقدر ما تسمح به إمكانياتي المتواضعة ، وقد حددت عدة عوامل وأسباب داخلية وأخرى خارجية ، اعتقد أن لها نصيب الأسد في تردي أوضاع تنظيمات المعارضة مع التأكيد على أهمية العوامل الداخلية التي لولا حضورها بقوة لكان بإمكان التنظيمات إيجاد حلول تقلل من الآثار السلبية للعوامل الخارجية وما أتمناه هو أن تقرأ الورقة بكاملها و أن يتم النقاش لكل عامل بعد عرضه بشكل منفرد حتى نصل في نهاية نقاش كل عامل لنتيجه أو أبعاده ، كما أن هذا الأسلوب سيتيح لنا إضافة عوامل أخرى قد يرى الأخوة فائتي إدراجها ، في هذه الورقة بعض العوامل قد ميزتها بنجمة فهي تحتاج لأوراق مستقلة لدراستها والتعمق في نقاشها وأنا بإمكانني إعداد تلك الأوراق عنها إذا مد الله في الآجال.

العوامل والأسباب الداخلية قد حددتها في ثمانية عوامل كالآتي :

١. التركيبة الاجتماعية وانعكاسها على التنظيمات .
٢. القوالب الجاهزة .
٣. تشابه لدرجة التطابق مع تعدد محير .
٤. الإمكانيات البشرية والمادية .
٥. الهيبة الأمنية للنظام .
٦. غياب التكريم.
٧. القصور التنظيمي.
٨. الفشل في حل الخلافات.

كما حددت أربعة عوامل خارجية أعتقد كان لها تأثير واضح على أوضاع تنظيمات المعارضة وهي على النحو الآتي:

١. دول العمق الاستراتيجي ومواقفها .
٢. تأثيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م .
٣. العلاقة الأرترية السودانية .
٤. التواجد الارترى المعارض في الأراضي الأثيوبية .

أولاً: العوامل والأسباب الداخلية:

سنتحدث عن العوامل والأسباب الداخلية بقليل من التفصيل على النحو الآتي :

١. التركيبة الاجتماعية وانعكاسها على التنظيمات :

إذا كنت في الأساس أنت منضم لأحد تنظيمات المعارضة ، قل لي أي الأديان الأرترية تعتنق و من أي منطقة أو قبيلة أنت أقول لك لأي تنظيمات المعارضة تنتمي وسأنجح في تحديد انتماءك التنظيمي بنسبة تصل لـ ٨٠% !!! اغلب التنظيمات الأرترية نتيجة لظروف موضوعية فرضت عليها تشكلت من فئات محدودة من شرائح الشعب الأرترى كثيراً ما تمثلت في قبيلة أو قبيلتين أو إقليم أو إقليمين أو تشكلت من فئات من المثقفين و السياسيين في أحسن الأحوال، لذلك لم تمثل نموذجاً متكاملأ يشمل اغلب طوائف و قبائل وأقاليم أرتريا و قطاعات وفئات الشعب الارترى ، بالرغم من أن معظم هذه التنظيمات عبرت بصدق عن طموحات وآمال وتطلعات الشعب الأرترى في برامجها وأهدافها المكتوبة ، إلا أن تركيبتها الاجتماعية من فئات محدودة قد أثرت سلباً على الانطباع المفترض أن تعطيه هذه الأهداف والبرامج الشيء الذي نتج عنه إحجام الفئات التي انطبع التنظيم بطابعها عن الالتحاق به خشية أن توصف بنعوت هي بعيدة عنها ، وامتناع الفئات الأخرى عن الالتحاق بهذا التنظيم أو ذاك لأنه حسب مكوناته يمثل فئات اجتماعية أخرى وقد انعكس ذلك سلباً على مسيرة التنظيمات تنوعاً وكماً ، أما التنظيمات التي تكونت من فئات محددة من المثقفين أو السياسيين انعكس ذلك سلباً على مسيرة تلك التنظيمات أيضاً تنوعاً وكماً ، كما أثر ذلك بطبيعة الحال في طبيعة الأهداف المعلنة التي حددتها التنظيمات لنفسها ، فغابت من القائمة أهداف هامة ، وجانبت الواقعية أهداف أخرى . وذلك بسبب غياب شرائح ذات تطلعات تختلف عن تطلعات القطاعات والفئات التي أسست التنظيمات ، بل كان إيجاد برامج نضالية تناسب الطبقة الواعية أو المثقفة وفي نفس الوقت تناسب القطاعات الواسعة أمراً في حاجة إلى قيادة واعية ناضجة حكيمة .

٢. القوالب الجاهزة :

إن استيراد قوالب نضالية وفكرية جاهزة يعتبر في الغالب تكرار لنكبات ومآسي سابقة مرت بها شعوب أخرى ، وبالرغم من تشابه القضايا في أغلب المجتمعات إلا أنه ليس بالضرورة ما يصلح لغيرنا يجب أن يصلح لنا ، وليس من الحكمة في شيء التعامل مع القضايا الإرترية بوسائل وأفكار شعوب أخرى لا تناسب مشكلاتنا وبالتالي لا تناسب الخصم السياسي الذي نواجه ، وهذا هو ما درجت معظم تنظيماتنا على استيراده وأنا هنا لا أستثني أحد من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ، والأمثلة كثيرة ولا يمكن إحصاؤها بداية بتجربة المناطق العسكرية التي لا زلنا نعاني من آثارها ، وتجربة حزب العمل الثوري التي وإن انتهت بصورتها الرسمية إلا أننا لا زلنا نعاني من أرتال الكوادر التي تربت في ظل الفكر الشيوعي صحيح

أنها اليوم لا تنادي بصراع الطبقات ودكتاتورية العمال إلا أن تلك التربية لازالت آثارها واضحة ، فكثيراً ما تكون تلك الكوادر منفصلة عن الواقع الأترري البسيط ومتعالية عليه ، والبعض منها يبذل جهود مضيئة في البحث عن حلول معلبة هي أشبه بحلول حزب العمل الذي عندما أصطدم بالتركيبة الرعوية والزراعية للشعب الأترري ظل يحاول تطويع الواقع الأترري ليناسب تلك الأفكار المستوردة ، وهكذا الأمر في تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان على رواده الأترريين في البداية أن يقنعوا الشعب الأترري أنه شعب عربي صميم ثم الانتقال بهم لمرحلة البعث العربي ، ثم التجارب الإسلامية التي تقسمت بين قالب الإخوان المسلمين وقالب السلفية ، ورغم اختلافهما تساهلاً وتشدداً ، إلا أن كلا القالبين بدلاً أن يطوعا نفسيهما ليناسبا الواقع الأترري بذل روادهما الجهد الكبير في تطويع الواقع الأترري إلى أن اتضح لهما استحالة ذلك ليصلا إلى النتيجة التي كان من المفترض أن يبدأ منها وهي تطويع المنهج ليناسب الواقع الأترري وليس العكس ومن يعرف مجموعة السلفيين الأترريين المتشددين في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات لا يصدق أن نفس تلك المجموعة هي قيادة وكوادر حركة الإصلاح الإسلامي الأترري حالياً التي أصبحت أكثر وسطية وفاعلية في الواقع الأترري بعد أن ناطحت الصخر طويلاً ، وموضع القالب الجاهز ينسحب أيضاً على الفيدرالية فرغم جمالياتها ونجاحاتها الباهرة في كثير من دول العالم و حوجتنا لها إلا أننا يجب أن ننطلق من دراسة الواقع الأترري ، ما أوردناه من أمثلة تخص القوالب الفكرية والعقائدية أما الأمثلة على النظم المتبعة في تنظيم العلاقات كالديمقراطية التي أثبتت نجاعتها عند شعوب العالم المتحضر وعندما طبقها الشعب الأترري في ظل خليط من الواقع الطائفي والمناطقي والقبلي كانت وبالأعلى علينا ، ولو لم نركن للنسخة الجاهزة التي جلبت لنا من الخارج لكان بإمكاننا اختراع نسخة تناسب طبيعة شعبنا وثقافته ودرجة وعيه.

ما أرمي إليه هو أن يكون الوقع الأترري هو نقطة البداية وليس القالب الجاهز ، كما أن هذه ليست دعوة لتجاوز ما يدور في العالم من تغيرات وتفاعلات فكرية وسياسية واقتصادية ، إنما هي دعوة لاستنباط حلول مشكلاتنا من مشكلاتنا نفسها مستنيرين بتجارب الشعوب الأخرى.

٣. تشابه لدرجة التطابق مع تعدد محير :

خطر لي سؤال أعتقد أن الإجابة عليه ستسهل على القارئ فهم ما قصدت الحديث عنه، والسؤال هو في ظل وجود الكثير من التنظيمات ما هي الأسباب والمبررات التي تكون مستساغة لتكوين تنظيم أو حزب سياسي ؟ أعتقد أن تكوين تنظيم جديد سيكون مبرراً إذا توافرت إحدى النقاط التالية :

- تباين الخلفيات الفكرية والعقائدية مع هذه التنظيمات .
- الاختلاف مع هذه التنظيمات في النظرة إلى قضية إرتريا ومستقبلها.
- الاختلاف مع هذه التنظيمات في طبيعة الخطاب السياسي والثقافي.

- الاختلاف الواضح مع هذه التنظيمات في البرامج والأساليب والوسائل العملية التي تتبناها.

أما أن يولد تنظيم جديد كل شهر أو شهرين وله من الأشباه لدرجة التطابق عشرة تنظيمات أخرى يكون هذا التعدد قد خرج عن الإطار المألوف ، وبالتأكيد أنه تعدد مذموم لأن ذلك هو تشتيت للقوى و ليس تعدد ، لأنه تعدد لا مبرر له ، و أن يصل عدد التنظيمات داخل التحالف الديمقراطي لإحدى عشر تنظيماً وخارجه يقارب العدد الثلاثون تنظيماً ، بالتأكيد هذا تعدد مبالغ فيه خاصة قد صاحب هذا التعدد تقارب وتشابه في ثوابت ومتغيرات ووسائل العديد من التنظيمات، الشيء الذي صعب معه تبرير وجود هذه التنظيمات خاصة وأن هذا الكم لا يتناسب مع إمكانيات الشعب الأرترية البشرية والمادية، ولا يتناسب أيضاً مع حجم وطبيعة الخصم السياسي الذي تواجهه هذه التنظيمات ، بل أن هذا العدد من التنظيمات السياسية لا يستساغ حتى في مرحلة سلام في ظل دولة تقبل وتؤمن بالتعددية ناهيك أن يكون هذا الكم في مرحلة نضالية تتطلب تكاتف وتعاون واتحاد الجميع ضد نفس الخصم السياسي ، لهذا أصبح العدد الكبير للتنظيمات المعارضة عائقاً رئيسياً حال دون ترابط وتعاون هذه التنظيمات بل أنه أضعفها ، وفتح باب التنافس السلبي بينها حتى تطور هذا التنافس في بعض الأحيان إلى صراع على كل شيء تقريباً ، كما خفف هذا التنافس من حدة التصادم مع النظام الدكتاتوري الذي إزالته هو الهدف الأساسي لهذه التنظيمات .

٤. الإمكانيات المادية و البشرية :

أن اعتماد التنظيمات الأرترية على الدعم الخارجي إن لم يكن كاملاً فهو كبير جداً ، وقد انقطع ذلك الدعم بشكل يكاد يكون كلي ، لهذا كان للعائق المادي دور حساس في زيادة هموم ومعاناة التنظيمات، فترتب على قلة الإمكانيات المادية تقليص عدد الكادر المفرغ لنشاطات التنظيم لعدد بسيط جداً (الكادر الذي يحتاجه النشاط الذي تقلص لأدنى حد بسبب شح المقدرات المالية للتنظيم)، واستمرار هذا الوضع لفترة طويلة أدى لتبعثر تلك الكوادر وتفرغها لأوضاعها الشخصية ، لهذا لم تستطع التنظيمات بسبب محدودية إمكانياتها البشرية والمادية مجاراة المتغيرات داخل أو خارج ارتريا، ولم تستطع أيضاً استغلال الوقائع والأحداث بالسرعة والوسيلة المناسبة ، فما أن تتكيف التنظيمات مع متغيرات سياسية وعسكرية وإعلامية ما، حتى تتبدل وتتغير الأوضاع الشيء الذي أدى إلى بطء الانجازات في كل المجالات (العسكرية والسياسية والإعلامية) ، وأدى بالتالي إلى غياب التصادم المباشر والمتواصل مع النظام، كما أوجد هذا الأمر فترات طويلة من الملل والجمود، وبدورها أدت إلى حالات جادة من الإحباط وخيبة الأمل واليأس ، بل أدت هذه النتائج مجتمعة إلى اتجاه التنظيمات إلى الاهتمام بأن يظل أسم التنظيم موجوداً على الساحة عبر إصدار البيانات والتصريحات أكثر من العمل الذي يمكن أن تقدمه.

٥. الهيبة الأمنية للنظام (*):

الهيبة الأمنية للنظام وكيف أن هذه الهيبة كانت أحد عوامل ضعف تنظيمات المعارضة الأرترية ، وذلك أن القوة الأمنية الأرترية نجحت في تحقيق نقطتين مهمتين هما :

- خلقت هالة حول قوتها ودرايتها بكل صغيرة وكبيرة .
- قهرت المواطن الأرترى بحيث أنه قعد عن مقاومتها .

وهاتان النقطتان ترتب عليهما فقدان التنظيمات كل عضويتها بالداخل الأرترى سواء كان ذلك نتيجة لاستهداف تلك العضوية والبطش بها ، أو نتيجة لابتعاد تلك العضوية اختارياً تحت تأثير الهيبة الأمنية للنظام ، كما أن القوة الأمنية للنظام صعبت على التنظيمات أمر التواجد العسكري في الأراضي الأرترية وساعدها الوضع المادي السيئ الذي يحيط بتلك التنظيمات حيث أنها تعجز عن تمويل استمرار جندي واحد في الأراضي الأرترية ، وقد ترتب على عدم التواجد في الداخل الأرترى أن فقدت تأثيرها على فئات الشعب وكذلك دعمه والتفافه حولها ، وأصبح لدى الشعب (الأجيال الأقدم) اعتقاد راسخ أنه لا توجد معارضة بالمعنى الذي يفهمه للمعارضة لأنه شعب يؤمن بالقوة العسكرية ، وقد فعلها ذات مرة وانحاز للعمل المسلح بالتحاقه بجمهة التحرير الأرترية الوليد الجديد بعد أن كان مع حركة تحرير الأرترية ، أما الأجيال الجديدة فقد مورست عليها كل عمليات غسل الدماغ والطمس ، وكان بإمكانها المقاومة لو وجدت في البيئة المحيطة بها من يقاوم الظلم ومن يضحى بحياته في سبيل إزالته .

٦. غياب التكريم :

التكريم يعني الأنصاف ، ووضع الشخص في مكانته المناسبة لعمله وإنجازاته وإعطائه حقه ، وهو اعتراف للمكرم بالجهد والأعمال الجليلة التي قدمها ، والتكريم يعكس مدى ثقافة ووعي المجتمع وهو في حد ذاته ظاهرة حضارية وجودها دافع للتفاني والتألق ، وتربية للنشء بأجمل صور التربية وتقوية لروابط المجتمع أما غياب هذه الظاهرة فهو مثبط للعزائم ومفتر للهمم ومفكك لروابط المجتمع ومحصلاته النهائية شل المجتمع بقتل أهم محفزات ترابطه .

وأن تأثير غياب التكريم يتضح جلياً في تمسك قياداتنا بمواقعها القيادية رغم تقدمها في السن ومعاناتها الطويلة من الجوع والفاقة بالأخص في الفترات الأخيرة ، فالذي يجعل ذلك الكهل يتشبث بالقيادة على الرغم من ظروف مرحلته العمرية وما يرافقها من أمراض ومعرفة التامة ما تحتاجه المرحلة من مواكبة ودماء شابة ، لأنه يعرف مصيره أنه بمجرد مغادرته للموقع القيادي مصيره التجاهل والنسيان ، وبالتأكيد الأمر كان سيختلف لو عرف ذلك الكهل أنه سيكون محل تقدير واحترام الجميع وأنه سينضم للقيادة التاريخية لهذا التنظيم وسيضمه مع رفاقه الأقدم أعلى

مجالس التنظيم للإشراف على التنظيم وأن الهالة التي سترافقه أينما حل ستكون أكبر من هالته السابقة وأنه سيكون أول من يتم تذكره عند توزيع الإعانات المادية البسيطة.

٧. القصور التنظيمي :

يعتبر عامل القصور التنظيمي من أهم العوامل والأسباب على الإطلاق حيث أن كل العوامل والأسباب الخارجية وكذلك العوامل والأسباب الداخلية الأخرى كان يمكن إيجاد حلول لها لو لم يكن هذا العامل حاضراً بقوة لهذا قد أخرجت الحديث عنه لأهميته و سنتناوله بتفصيل أكثر .

فقد أهملت أغلب التنظيمات لوائحها الإدارية وهياكلها التنظيمية، وكان لهذا الجانب نصيب الأسد في خلق المشاكل وفي توسيع الهوة بين منتسبي التنظيم الواحد ، كما ساهم هذا الأمر في عرقلة العديد من برامج ونشاطات أغلب تلك التنظيمات ، بل أن ذلك قلل من ممارسة الديمقراطية أو الشورى بين قيادات التنظيمات وقواعدها ، بل غيبها في أغلب الأحوال ، فأنحصرت ممارسة النشاط السياسي في نسبة ضئيلة من مسئولية التنظيمات، أخذت تمارس النشاطات السياسية اليومية وتتابع تطوراتها ، وتتخذ بشأنها قرارات عديدة ، دون الرجوع إلى النظم واللوائح الداخلية الخاصة بالتنظيم، ودون العودة أيضاً إلى قواعد التنظيم ، تحت مبررات سرية بعض القضايا والقرارات، وخطورة تسرب هذه الأسرار على أمن التنظيم والأفراد ، في الوقت أن ذلك كان راجع لدكتاتورية وفردية القيادات ، فصاحب ذلك انعدام الثقافة التنظيمية، وانعدام الوعي السياسي والحركي عند قطاع عريض من منتسبي التنظيم وقواعده ، مما صرف نظر الكثير من منتسبي هذه التنظيمات عن ممارسة العمل السياسي والإداري ، واكتفوا بدلاً من ذلك بالمساهمة إذا طلب منهم ذلك ، وهذا بدوره أدى إلى تهميش الهياكل التنظيمية وتجاوز النظم واللوائح الداخلية ، كما أدى إلى استثناء أو تهميش إرادي أحياناً ، وغير إرادي أحياناً أخرى لمعظم قواعد التنظيم فعزلوا أو انعزلوا عن ممارسة العمل السياسي والثقافي والإعلامي والإداري . وانتهى الأمر بأن طغت "المركزية" أحياناً والفردية أحياناً أخرى على طبيعة اتخاذ القرارات ، فأصبحت قرارات التنظيم قرارات فوقية، تتخذها الأقلية لتهبط إلى القواعد إما للتنفيذ أو لمجرد العلم وتعارضت ("الفردية" و"المركزية") مع الهياكل واللوائح والنظم ، فتداخلت الاختصاصات والأدوار، وتكررت المهام مرات، وتعطلت مرات أخرى ، وصاحب ذلك وربما نتيجة لما سبق عدم بروز قادة وكوادر جديدة مؤهلة لقيادة العمل في مختلف المجالات ، فالكوادر الجديدة لا تبرز ولا تنمو إلا من خلال مؤسسات حية لا من خلال مؤسسات طغت عليها الفردية والمركزية ، والقيادات الجديدة هي دماء جديدة، وفكرة جديدة، ونظرة جديدة، وطاقة جديدة، تستطيع مواصلة المسيرة دون جهد أو عناء خاصة إذا ما أرهقت أو فشلت أو عجزت القيادات السابقة، عن مواصلة المشوار، والقيادات الجديدة من جهة أخرى متحررة من العوائق التنظيمية والنفسية والشخصية التي غالباً ما تكبل القيادات التاريخية ، لذلك تستطيع القيادات الجديدة أن تتفاعل بيسر مع مستجدات

الواقع وبمعدلات مناسبة دون الوقوع في سلبيات الماضي ومخالب الجمود ، ولا ينحصر حديثنا هذا على قيادات الصف الأول دون غيرها بل يشمل مستويات قيادية مختلفة، وإن احتلت قيادات الصف الأول قائمة النقد والنصح والتوجيه ، كما لا ينحصر حديثنا عن الجانب السياسي فقط بل يتناول قيادات وكوادر الجوانب الثقافية والإعلامية والعسكرية والتعبوية ، ونتيجة لذلك جفت منابع القيادية كمحصلة لما سبق ، وبدأت القوى السياسية الأرترية تدفع ثمن ذلك خاصة بعد أن ظل الأفراد الذين أسسوا أو شاركوا في تأسيس أو في قيادة العمل السياسي عند بداية انطلاقا التنظيم هم نفس الأفراد الذين يقودون العمل بعد ما يقارب من نصف قرن على التأسيس في بعض التنظيمات، وبنفس الوسائل والأنماط والأساليب، وأصبحت التنظيمات تدار بعقليات عاجزة عن التعامل مع الأحداث والوقائع ، أما لعجز لا ذنب لها فيه أو لعجز كان لها نصيب الأسد فيه، وما زاد الأمر سوءاً صاحب ذلك جمود ملحوظ إن لم تكن سلبية واضحة في اغلب الأحيان عند الكثير من كوادر وقواعد التنظيمات ولن نحيد عن الحقيقة إذا قلنا إن جميع التنظيمات تعرضت ودون استثناء لما سبق مع شيء من التفاوت بين تنظيم وآخر ، فقد ترك أفراد العمل السياسي برمته، وتعرضت تنظيمات بكاملها إلى هزات لم تقو على مواصلة المسير بعدها ، ووقفت تنظيمات أخرى حائرة ، لا تدري أنتقدم أم تتأخر، ولم تستطع تنظيمات غيرها مواكبة الأحداث ، فتحوّلت إلى قوالب جامدة ، كما انشقت تنظيمات على نفسها، وانحل غيرها ، وعجزت أغلبها عن تطوير استراتيجياتها وتحركاتها وتفاعلاتها على الساحة السياسية ، أما لفقدان العقلية القيادية المتجددة المتابعة للأحداث، وأما لفقدان عناصر التغيير فكراً وإستراتيجية ، ولا شك من جهة أخرى إن من بين قيادات التنظيمات والجماعات والحركات من عارض "الفردية" و"المركزية" وعاداهما ، لكنه عجز عن تغيير ذلك ، ولا شك أيضاً، انه قد تقدم بعض قيادي الصف الثاني ، إلى الصف الأول في مجالات عديدة ، لكن تقدم هذا البعض كان تقدماً غير طبيعي في أغلبه لأنه جاء إما سداً لفراغ أو تفاعلاً مع ظرف أو استجابة لحدث ما ، ولم يأت نتيجة لتمرس الأفراد ونموهم وتطورهم في معمرة النضال والكفاح والجهاد داخل تنظيماتهم في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والثقافية والإعلامية ، والفارق كبير وحساس جداً بين أن تتقدم قيادات الصف الثاني لقيادة العمل نتيجة لنضجها السياسي وبين أن تتقدم نتيجة لجفاف منابع الصف الأول ، أو نتيجة لعوامل غير طبيعية أخرى، فالكادر الذي يتقدم بعد تجربة وصقل في ميدان العمل والإنتاج يتحول إلى قائد ناجح قادر على أداء مهامه القيادية بكفاءة من جهة ويصبح دليلاً على نجاح التنظيم في تطوير كوادره من جهة أخرى، خاصة إذا فشلت قيادات الصف الأول في تحقيق أهدافها ومواصلة مشوارها ، أما التقدم لسد نقص في الأفراد ، أو بسبب تغييب الهياكل التنظيمية أو بسبب استقالات بعض قيادات الصف الأول، أو بسبب انشقاقات تنظيمية ، أو بسبب الشللية، أو القبلية أو المناطقية أو الطائفية أو غير ذلك من الأسباب غير الطبيعية ، فيعتبر بروزاً أقرب إلى الإجهاض منه إلى الولادة.

الفشل في حل الخلافات (*) :

هذا العامل يكاد ينافس عامل القصور التنظيمي في قوة تأثيره على إضعاف قوة تنظيمات المعارضة الأرترية وهو يأخذ بعد داخلي في التنظيم الواحد وبعد خارجي في تعامل التنظيم أو التنظيمات مع بعضها في المظلات الجامعة .

ففي التنظيم الواحد مؤشر الفشل في حل الخلاف يظهر واضحا في مستوى الحدة والتصعيد الذي يصل إليها أي خلاف ينشأ داخل ذلك التنظيم ففي المرحلة الأولى يتمترس كل طرف في موقعه متمسكا بفهمه وتفسيره لنقاط الخلاف ، ثم ينتقل الخصمان لاختلاق المبررات والكذب ويصور الأمر وكأنه صراع بين الحق والباطل وبين تسلط القيادة ، ومرونة الأطراف الأخرى وديمقراطية الأعضاء ودكتاتورية القيادة وبين المؤسسية و اللامؤسسية و النظام و الفوضى وينسد الأفق نهائيا في إيجاد الحلول للخروج من المأزق فيفكر الطرف الأقوى والأكثر سيطرة في الحسم ويستخدم كل المبررات التي اختلقها الطرف الآخر بعد تأزم الخلاف فهي لم تكن من أصل المشكلة إنما استخدمها الطرف الآخر ضمن سياسة الانتصار للذات وفي نفس الوقت الطرف الأقوى يتناسى المبررات التي اختلقها هو في نفس إطار سياسة الانتصار للذات وربما كان رد فعل الأضعف وخلقه للمبررات نتيجة لما قام به الأقوى ومع هذا يتناساها ، فيبدأ بمعاقبة الطرف الآخر ويرفض الآخر تلك العقوبات ويبدأ في اتخاذ إجراءات مضادة ويحدث الانفصال بين الفريقين وتبدأ مرحلة أخرى سأسميها مرحلة نشر الغسيل الوسخ وهي في حقيقتها مرحلة يقبر فيها كل فريق نفسه وهو حي وهو يفعل ذلك وباعتقاده أنه يقبر الطرف الآخر وينتهي الأمر بكارثة نتيجة فشلهم في حل خلافهم وقد يتفاجأ الأقوى بأن الذي كان ظاهرا في السطح لم يكن سوى قمة جبل الجليد وذلك أن الطرف الأضعف عندما يفقد الأمل يسعى للحشد بكل الوسائل الشرعية و غير الشرعية فيلجأ للإقليم و القبيلة والعشيرة ، وقد يتفاجأ الأضعف أيضا بأنه لا يستطيع أن ينجز أي شيء ويرى الآخر ينجز فيستعيد أحقاده السابقة ويتفرغ لخصمه تاركا كل الأهداف التي كان يناضل من أجلها ، هذا ليس سيناريو متخيل بل سبق وأن حدث في أكثر من تنظيم أرترى ، والقيادات الحقيقية يمكنها تداركه فقط إذا تعاطت من البداية مع الخلاف على أنه أمر طبيعي ، ولتدارك ذلك يكفيها فقط أن تعلم بحق أن الاختلاف سنة الحياة وتضعه في اعتبارها وتعمل به ، فليس هناك شخص متطابق مع الآخر فحتى نوعية البشر التي تتفنن في خلق الخلافات هي ضمن اختلاف نوعيات البشر وموجودة بكثرة وهذه النوعية يجب التخلص منها ، لكن التعامل معها والتخلص منها لا يتم عبر خلط الصالح بالطالح والحابل بالنابل أو بخلق مواجهات معها أو بالحقاق العقوبات بها لان لها من المقدرة بحيث ترد الصاع صاعين حتى لو كان في موقع آخر، فهم عندما لا يستطيعون النيل من خصمهم الذي كان يصارعونه داخل ذلك الكيان يلجؤون لقتل حلم الجميع داخل ذلك التنظيم ، لهذا القيادي الحقيقي هو من يدرك تلك الأمور فيذهب لاتجاه التخلص منها رويدا رويدا عبر فرز العناصر الصالحة من الفاسدة و عبر عدم خلق البيئات الصالحة لنشاط الفئات المدمنة

للخلاف ، وكذلك عبر تهميشها في العمل على المدى الزمني البعيد والتخلص منها نهائياً عبر المؤتمرات التي تحضرها النخب الحقيقية والحريصة على التنظيم ، وإذا لم يفكر القيادي بهذا الأسلوب فلا فرق بينه وبين قاعدته ، والأمر الذي تجدر الإشارة له هنا هو أن معظم مكونات المجلس الوطني هي نتاج عمليات ولادة قيصرية عسيرة من سيناريوهات مشابهة للسيناريو الذي تحدثنا عنه ولا زالت أطرافه تحمل نفس المررات والأحقاد والروح الثأرية ويكاد يقتصر المجلس الوطني على تنظيمات نشأت نتيجة لسيناريوهات متشابهة وأن طرفي الصراع السابق أعضاء فيه والأنكأ من كل ذلك أنها لازالت تعيش في نفس مراحل صراعاتها السابقة و لأنها تحمل نفس العقليات بالتالي ستنتج نفس النتائج فتظل تراوح مكانها ضعفا وقلة حيلة.

ثانيا :العوامل والأسباب الخارجية

١. دول العمق الاستراتيجي ومواقفها :

بودي قبل التحدث عن دول العمق الاستراتيجي أن أذكر معلومة بسيطة معروفة للجميع إلا أنني اعتقد أنه لا بأس من التذكير بها وهي أن اعتماد التنظيمات الأترية على الدعم الخارجي إن لم يكن كاملاً كان بشكل كبيراً جداً في مرحلة التحرير وقد بدأ من وقت مبكر جداً ، واستمر الأمر حتى بعد أن تحولت إلى تنظيمات معارضة ، وهذا يبين لنا تأثير انقطاع ذلك الدعم ، فسياسة الاعتماد على الذات لم تعرفها تنظيماتنا إلا في إطار ضيق لم يكن ذا تأثير، خاصة أن أوان تدفق ذلك الدعم قد فات وتنظيماتنا في انتظاره رغم انسداد سبله .

أن دول العمق الاستراتيجي للشعب الأترري هي دول منطقة الشرق الأوسط رضينا أم أبينا ، رغم أن هناك من يكابر ويرفض ذلك بشدة وهؤلاء عموماً يمثلون أقل من عشرة في المئة من تنظيمات المعارضة الأترية ، ودول العمق الأترري في أغلبها تنتمي بأنها دول تابعة لا تملك قرارها ، كما أنها غير ديمقراطية وشعوبها تحكم بالحديد والنار، وقياداتها غير مستوعبة للعمق الذي تمثله إترتيا استراتيجيا، فننتج عن ذلك صعوبة الخطاب السياسي الذي يمكن مخاطبة هذه الدول عبره ، فلا الروابط التاريخية والجغرافية وحساسية موقع أترتيا وتأثيره على أمنهم هم مدركونه ولا دكتاتورية النظام تقنعهم ولا اضطهادهم للمسلمين لأن كلا الأمرين تمارسه هذه الدول بامتياز، وبالتالي إن علاقة التنظيمات الأترية المعارضة بهذه الدول إن لم تكن منعقدة هي في أحسن أحوالها ليست علاقة مبنية على مواقف مبدئية مؤمنة بعدالة أهداف ومطالب هذه التنظيمات ، إنما هي علاقة مد وجزر تبعاً للعلاقة مع النظام الأترري ، وهي أيضاً علاقة تنتمي بتغيراتها المفاجئة إيجاباً وسلباً تقابلها عدم مرونة من قبل التنظيمات لا تستطيع معها مجاراة المتغيرات التي تستجد بعد فترة وأخرى، كما لا تستطيع معها أيضاً استغلال الوقائع والأحداث بالسرعة المناسبة، فما أن تتكيف التنظيمات مع متغيرات سياسية وعسكرية وإعلامية ما، حتى تتبدل وتتغير الأوضاع، الشيء الذي أدى إلى بطء الانجازات في كل المجالات

أحياناً ، وانعدامها أحياناً أخرى ، وأوضح مثالين لتلك العلاقات هي العلاقة مع النظامين اليمني والسوداني في ظل جهل كل المحيطين بنا بعدم إمكانية العمل من الداخل ودعواتهم التي تستند على أهمية العمل في الداخل ، وكذلك حساسية البعض من العمل المسلح خوفاً من اتهامهم بمساندة الإرهاب ، كل ذلك يشكل صعوبات حتى في ظل التغيرات الديمقراطية التي حدثت في دول تلك المنطقة .

٢. الأثر السلبي لأحداث ١١ سبتمبر:

الدكتور محمد بن عبدالله السلومي في كتابه الثاني عن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب (ضحايا بريئة .. للحرب العالمية الرابعة) يقدم لنا تصوراً جديداً يصف فيه أن هذه الحرب بأنها الحرب العالمية الرابعة ، ويقول أيضاً أن انتشار الجمعيات الغير حكومية كان إحدى الأسلحة الأمريكية في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي السابق، الذي كان لا يؤمن بمؤسسات المجتمع المدني، وكيف أن هذه الاستراتيجية تغيرت بعد ذلك للتحوّل إلى تقليد أظافر تلك القوة التي تمتلكها المنظمات غير الحكومية وخاصة الإسلامية ، مبيناً العديد من الوسائل والأساليب التي قامت بها الولايات المتحدة لتقويض عمل هذه المؤسسات لا يتسع المجال لذكرها ، وقد نجحت هذه الحرب لدرجة كبيرة وما يهنا هنا هو كيف أثرت هذه الحرب على تنظيمات المعارضة بصفة عامة وعلى الإسلامية منها بصفة خاصة ، فقد استهدفت هذه الحرب بشكل مباشر الجمعيات الخيرية الإسلامية وهي من الداعمين الأساسيين للتنظيمات الإسلامية الأرترية لهذا الضرر المباشر قد وقع على هذه التنظيمات ، أما الضرر غير المباشر فقد شمل جميع تنظيمات المعارضة حيث تتواجد عائلات بعض كوادرها في معسكرات اللاجئين ، و أن تلك الجمعيات الخيرية كانت تدعم المجتمع الأرترية اللاجئ بشكل مباشر عبر تقديم الإعانات النقدية و العينية (كفالات الأيتام والمعلمين والدعاة) وغير مباشر عبر توفير الكثير من الخدمات الصحية والتعليمية ، إلا أن مصادر تلك الجمعيات قد جفت أو بمعنى أدق كادت تجف نتيجة لتلك الحرب على الإرهاب فتضررت بشكل مباشر التنظيمات الإسلامية وبشكل غير مباشر بقية تنظيمات المعارضة ، كما أن بعد أحداث سبتمبر أصبح العمل العسكري غير مرغوب فيه من قبل الجميع أي كانت المنظمات التي تتبعه وبالأخص من قبل المنظمات الإسلامية بغض النظر عن الأهداف التي يخدمها ذلك العمل العسكري فتهمّة الإرهاب أصبحت المسمى الرسمي لأي عمل من هذا النوع .

٣. العلاقة الأرترية السودانية (*):

العلاقة الارترية السودانية علاقة تذهب بعيداً في التاريخ ، إلا أن ما يهنا منها العلاقات السياسية التي أحد طرفيها الحكومات السودانية المتعاقبة وآخرها حكومة الإنقاذ و طرفها الثاني التنظيمات الأرترية ، وهي علاقة تشبه العلاقة السودانية التشادية لهذا سأحدث عن محاضرة حضرتها لوزير خارجية تشاد (القائد التشادي العربي) الشهيد أحمد أصيل الذي اغتيل في حادث مروحية اتهم القذافي بتدبيره ، وقد تحدث في محاضراته تلك طويلاً عن علاقاتهم مع دول جوار تشاد ، فتناول

سياسات الحكومات السودانية المتتالية ، وقال ما ملخصه أن السياسة السودانية ما يعرفونه عن دول جوارهم يكاد يكون أقل مما يعرفه أي مواطن سوداني عادي بل أنهم يجهلون وطنهم (السودان) ومع هذا يظل ذلك شأنهم الداخلي ، أما ما يهمنا نحن هو الضرر الذي أصبح يصيبنا بسبب هذا الجهل فالساسة السودانيين لا يفرقون بين ما هو مرحلي وما هو استراتيجي ، لهذا قد وقفوا بكل قواهم مع الرئيس تمبلباي ومن بعده مع الرئيس فلكنس مالوم ، وغداً سيدعمون آخرون دون أن يعيروننا أدنى اهتمام رغم أننا أكبر تجمع بشري حيث تشكل ثلث سكان تشاد وسط مجموعة من القبائل الزنجية التي لا توجد رابطة تجمعها ولا يوجد تجمع آخر متماسك كتجمعنا والآخرون يمكن أن يؤدوا المهام التي نحددها لهم نحن دون تضرر وأن كل الذي يأتي للحكم يحسب لنا ألف حساب ، وأن أمن السودان أرضاً و شعباً التكتل الوحيد الذي يمكن أن يتحقق بالتحالف معه هو تكتلنا لأن ذلك مطلب متبادل يمكن أن يحرص الجانبين على تحقيقه ، ومع هذا نجدهم دائماً في الطرف الآخر يدعمون خصومنا ، مع أننا الضمانة الاستراتيجية الوحيدة لهم ، وقد سعينا كثيراً حتى يستوعبوا ذلك إلا أنهم لم يستوعبوه ، وحالياً السودان لا يعاني من مشاكل تأتيه من تشاد إلا أن ذلك سيحدث يوم أن يسيطر الزقاوة على حكم تشاد وينفردوا به وأتمنى عندئذ أن لا يصيب السودان ضرر جراء ذلك ، سبحان الله انتقل أحمد أصيل إلى رحمة ربه وبقينا نحن لنشهد على صحة قرأته لمستقبل علاقة السودان وتشاد .

هذه مشكلة عرب تشاد مع السودان وهي نفس مشكلتنا مع السودان مع الاختلاف في بعض التفاصيل منها المجموعة العربية في تشاد مجموعة متماسكة وقوية بحيث لا يمكن تجاوزها في حكم البلاد أما مجموعة التنظيمات التي يمثل مسلمو أرتريا الأغلبية الساحقة من عضويتها إن لم تكن عضويتها مسلمة بالكامل هي تنظيمات ضعيفة في ذاتها ، و تفتقد للتنسيق فيما بينها وهي لا تفرق بين ما هو خاص وما هو عام يجب الإجماع حوله ، لهذا لم تكن ضمن خيارات السياسة السودانية ، أولاً لجهل السياسة السودانيين بأهمية أن يكون لهم حليف استراتيجي ، أو خلق هذا الحليف الاستراتيجي في حال أنه غير قادر على تكوين نفسه ، وثانياً افتقار تنظيمات المعارضة الأرترية لأبسط مقومات الجذب التي تقنع الآخر بأنها حليف استراتيجي يمكن دعمه ومساعدته للإمساك بزمام الأمور في أرتريا ، كل ذلك أنتج علاقة غير عقلانية بين الطرفين ، علاقة تقدم فيها الحكومات السودانية كل شيء لفترة ، ثم إذا تغيرت الظروف تنقلب على كل ذلك فتصادر الممتلكات وتطارد الطرف الآخر ، والتنظيمات الأرترية قد تكرر معها هذا الأمر مرات ومرات ومع هذا لا تسفيد من الدروس ، فهي لا تبني ذاتها مستفيدة من فترات الانفتاح لتبحث لها عن موقع قدم في الداخل الأرتري يمكن من خلاله أن تنطلق لآفاق أخرى ، ولا هي تياس وتستلم لواقعها .

٤. التواجد الأرتري المعارض في الأراضي الأثيوبية :

أن العلاقة الأرترية الأثيوبية هي علاقة تذهب بعيداً في التاريخ سلماً وحرباً والروابط التاريخية و العرقية تشكل جزء مهم من هذه العلاقة بالأخص جنوب إرتريا وشمال أثيوبيا ، ولا اعتقد أن تلك العلاقة التاريخية تحتاج لشرح لذلك سنتخطى الحديث عنها للزمن المعاصر ، عموماً قد سهلت تلك العلاقات التاريخية بشكل كبير توثيق التحالف بين قيادتي الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا والجبهة الشعبية لتحرير تجراي ضد جبهة التحرير الأرترية ، ثم ضد نظام منجستو ، كما أن تلك الروابط التاريخية والعرقية بما تحمله من أحقاد كان لها الدور الأساسي في انقسام التحالف بينهما وتحوله لحرب ضروس في الفترة من (١٩٩٨-٢٠٠٠م) استخدم الشعبين الأرتري والأثيوبي وقوداً لها ، وكما يعرف الجميع أن أهم إنجازات المتحالفين كانت الانتصار على منجستو وإجراء الاستفتاء الذي انتهى باستقلال إرتريا عن أثيوبيا عام ١٩٩٣م ، أما أكبر النتائج السلبية المترتبة على الخلاف بين المتحالفين الذي انتهى بحرب العامين كانت حرب الاستنزاف التي تجاوزت حتى الآن الخمسة عشر سنة ودعم كل منهما لمعارضة الآخر ، بناءً على ذلك فتح الباب من قبل الحكومة الأثيوبية لتنظيمات المعارضة الأرترية التي لم يكن من ضمن خياراتها العمل مع الحكومة الأثيوبية والتواجد بالأراضي الأثيوبية إلا أن تحسن العلاقة الأرترية السودانية وطلب الحكومة السودانية منها مغادرة أراضيها وعدم وجود بديل آخر أجبرها على التواجد على الأراضي الأثيوبية وكان الاختيار على قاعدة مجبراً أخاك لا بطل فلم يكن أمامها بعد أن طلب السودان منها المغادرة إلا أن تصفي وجودها العسكري وتتحول لتنظيمات سياسية سرية تكتفي ببعض النشاطات الباهتة لأعضائها المتواجدين بأروبا وأمريكا أو تقبل حساسية التعامل مع أثيوبيا وتحافظ على كل قواها السياسية والعسكرية والإعلامية وقد اختارت بكل فصائلها الخيار الثاني وهو التعامل مع أثيوبيا بدلاً عن الاندثار ، وقبل الحديث عن النتائج التي ترتبت على هذا الخيار بودي أن أتحدث عن نقطة مهمة للغاية وهي تهمة التخوين المباشرة وغير المباشرة التي يكيلها البعض لأغراض هو يعرفها فيكفي أن نعرف أن ليس هناك ما يمكن خيانتة إلا إذا تم اعتبار إسقاط نظام أسيااس بالدعم الأثيوبي أي كان هذا الدعم لتنظيمات المعارضة خيانة وأنني اعتقد أن هذا الدعم الأثيوبي مطلوب وبشكل ملح ، كما أن الذين يتم اتهامهم بالخيانة هم قيادات وكوادر تنظيمات المعارضة وهم نفس قيادات وكوادر مرحلة التحرير ومن اكتوى بنار أثيوبيا ومن اكتوى بنار الوياني نتيجة تحالفها مع الجبهة الشعبية وهم بالتالي أحرص على إرتريا ممن يرموهم بالخيانة ، أما من يستخدم هذه التهم هم ثلاثة أصناف كالاتي :

- النظام وكوادره .
- بعض الأفراد والمواقع الالكترونية المحسوبة على المعارضة إلا أنها أقرب للنظام منه للمعارضة .
- بعض تنظيمات المعارضة السياسية والمدنية التي تعشق المزادوات

عموماً بعيداً عن التهم والمزاوودات قد ترتب على الخيار الثاني الذي اختارته
تنظيمات المعارضة الأرترية السلبيات الآتية :

١. أن تنظيمات المعارضة الأرترية المتواجدة في أثيوبيا لم تستطع تجاوز
الحاجز النفسي لهذه العلاقة على الرغم من ادعائها لغير ذلك ، فحساسية
العلاقة الأرترية الأثيوبية ورواسبها التاريخية قد حدثت من انطلاق العلاقة
بكل مكامن قوتها ، فكل الذي يأتي من أثيوبيا كان دائماً محل شك من قبل
الشعب الأرتري ، والمعارضة الأرترية قيادات وقواعد هي جزء أصيل و
أساسي من المجتمع الأرتري لهذا لم تستطع تلك التنظيمات تجاوز الحاجز
النفسي ، وكان من المفترض أن يتم تنزيل تلك العلاقة في الواقع العملي
بحيث يعرف طرفي العلاقة مصلحة كل منهما في هذه العلاقة و حدوده
وواجباته والتزاماته تجاه الآخر ، ولأن ذلك لم يحدث وإن حدث لم يحدث
بالطريقة المثلى طريقة الوثائق من نفسه لهذا لم تكن هناك إنجازات كبيرة
نتجت عن هذه العلاقة على المستوى الخاص لكل تنظيم وعلى المستوى
العام لكل تنظيمات المعارضة وكذلك لم يكن لها تأثير ملموس على النظام
الأرتري .

٢. أن التواجد الأرتري المعارض في الأراضي الأثيوبية قد منح أساساً
أفريقي ونظامه ورقة مهمة يستخدمها باستمرار في خطابه السياسي
الموجه للشعب الأرتري والغرض منها حرق أوراق المعارضة الأرترية ،
ومن الحنكة السياسية إذا أعطيت خصمك ورقة مثل هذه يجب أن يكون
بمقابل مجزي ، إلا أننا لا نعتقد أن ذلك تم بمقابل مجزي لعدم استفادت
المعارضة من تواجدها في الأراضي الأثيوبية .

٣. أن التواجد الأرتري المعارض في الأراضي الأثيوبية أيضاً قد منح بعض
تنظيمات المعارضة فرصة للمزاودة على نظرائها من التنظيمات المخالفة
لها ، وهذا أيضاً يجب إدخاله ضمن الخسائر التي تحملتها تلك التنظيمات
حيث أن ذلك أصبح يستهلك جزء من مجهودها .